

آليات استخدام المنهج التاريخي في الدراسات الإنسانية والاجتماعية -تطبيقاً على فرع العلوم القانونية-

Mechanisms for using the historical method in the humanities and social sciences -As an application to the branch of legal sciences-

بوراس منير

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي _تبسة (الجزائر)، mounir.bouras@univ-tebessa.dz

تاريخ الاستلام: 2023 / 02 / 03 تاريخ القبول: 2023 / 03 / 20 تاريخ النشر: 2023 / 04 / 30

ملخص:

تعتمد الدراسات الأكاديمية الاجتماعية والإنسانية على العديد من مناهج البحث العلمي، وعلى اختلاف المناهج وتعددتها يمكن القول أن كل تخصص من هذه التخصصات يمكن أن يعتمد فيه الباحث على أكثر من منهج للدراسة العلمية عموماً.

بينما هناك بعض المناهج لا يمكن أن يستغني عنها أي فرع أو تخصص من تخصصات العلوم الاجتماعية والإنسانية، على سبيل المثال لا الحصر يمكن القول بأن أغلب هذه الفروع والتخصصات لا تخلو من اعتماد المنهج التاريخي فيها، وبالتطبيق على الدراسات القانونية نجد أن الباحثين في هذا الفرع من العلوم الاجتماعية والإنسانية يعتمدون على المنهج التاريخي وآلياته في أغلب دراساتهم.

الكلمات المفتاحية: البحث القانوني؛ البحث في الماضي؛ التاريخ؛ المنهج؛ النظرية العلمية.

Abstract:

Social and humanitarian academic studies depend on many curricula of scientific research, and on different curricula and their multiplicity it can be said that each of these specialties can depend on the researcher on more than one curriculum for scientific study in general, while there are some curricula that no branch or specialization can be dispensed with One of the disciplines of social and humanities.

for example, but not limited to it can be said that most of these branches and specializations are not without adopting the historical approach in them, and by applying legal studies we find that researchers in this branch of social and human sciences depend on the historical approach and its mechanisms in most of their studies.

Keywords: curriculum; history; research in the past; legal research; scientific theory.

حتى يوصف البحث بأنه علمي وجب إخضاعه إلى منهجية علمية أكاديمية صحيحة، هذه الأخيرة التي لا تتأتى إلا من خلال اعتماد مناهج معينة للبحث العلمي في مجال العلوم الاجتماعية والانسانية عموما، ونجد من بين هذه العلوم فرع العلوم القانونية، الذي يخضع البحث العلمي فيه إلى منهجية خاصة به، ومجموعة من المناهج التي يتباين استخدامها من تخصص لأخروفق إشكالية ومعطيات الدراسة ذاتها، إلا أن أحد هذه المناهج أو بعضها لا يمكن أن يخلو منه أي بحث علمي قانوني، على غرار المنهج التاريخي، فيكتسي موضوع: آليات استخدام المنهج التاريخي في الدراسات الإنسانية والاجتماعية- تطبيقا على فرع العلوم القانونية- أهمية بالغة من الناحية العلمية والعملية، ذلك لأنه يعالج أحد أهم مناهج البحث العلمي من جهة، بالإضافة إلى انصباب الدراسة ذاتها على فرع مهم هو فرع العلوم القانونية، فهدف من خلال هذه الدراسة إلى تبيان ماهية المنهج التاريخي وخطواته وآليات اعتماده في الدراسات الاجتماعية والانسانية، فهو بذلك يطرح العديد من الإشكاليات أهمها: كيف يمكن إعمال آليات وخطوات المنهج التاريخي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية؟ وكيف يمكن تطبيق ذلك على فرع العلوم القانونية؟ وللإجابة على هذه الإشكاليات وغيرها اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي باعتباره المنهج الأمثل لمثل هذه المواضيع، وسطرنا خطة ثنائية خصص المبحث الأول منها لماهية المنهج التاريخي، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه بالتفصيل خطوات المنهج التاريخي في الدراسات الاجتماعية والانسانية تطبيقا على فرع العلوم القانونية.

أولا. ماهية المنهج التاريخي

المنهج التاريخي هو منهج تعول عليه العلوم التي تدرس الماضي بسجلاته ووثائقه، ويعتمد هذا المنهج على الجمع والانتقاء، وتصنيف وتأويل الوقائع، ومن ثم كان العمل الأول للمؤرخ هو الاهتمام إلى الواقعة التي اختفت في الماضي والتثبت منها، إذ أنها هي نقطة البدء في المنهج التاريخي.(العسكري، 2004)

وتجدر الإشارة إلى أن استخدام القوانين التاريخية لا نعني به أن المؤرخ يستطيع أن يتنبأ علميا بأحداث المستقبل، لأن ذلك أمر خارج عن قدرة البشر، والمستقبل علمه عند الله تعالى، لكن المؤرخ يستطيع تحديد الاتجاهات العامة لقضية معينة، على ضوء دراسته للأصول التاريخية، والربط بين الظواهر المتعلقة بالقضية(خروج، 2004)

1. مفهوم المنهج التاريخي:

يتكون التاريخ من وقائع زمنية غير قابلة للإعادة، لأن الزمن يسير قدما دون عودة أو تراجع. ومهمة علم التاريخ هي القيام بوظيفة مضادة لسير الزمن، تتمثل في استعادة ذهنية لاستقراءها واستخراج عبرها، وإفادة الحاضر والمستقبل بمعارف الماضي وأسراره، وعلى هذا الأساس يعرف المنهج التاريخي بالمنهج الاستردادي. فاسترداد أثار الماضي سواء كانت هذه الآثار مادية (وثائق، بيانات)، أو كتابية (صور وروايات) يمكننا من الاطلاع على جملة من المعارف المحيطة بتلك الآثار.

1.1 المقصود بالمنهج التاريخي:

- ✓ التاريخ لغة: أرخ الكتاب: حدد وقته، وتعني كلمة تاريخ في اللغة العربية: الإعلام أو التعريف بالوقت، يقال أرخت الكتاب وورخته بمعنى بينت كتابته.
- ✓ اصطلاحا: عرفه اليوناني "هيروودوتس" بأنه "أي التاريخ": يشمل على التحري والبحث والتحقيق في أحداث الماضي وتسجيلها، ولا يتم هذا التحري إلا إذا قام به المؤرخ نفسه، وسافر إلى الأماكن التي يدرسها تاريخيا.

أما ابن خلدون فيقول: التاريخ فن من الفنون التي تتداولها الأمم والأجيال، وتشد إليه الركاب والرحال، وتسمو إلى معرفته الأغفال، وتنافس فيه الملوك والاقبال، ويتساوى في فهمه العلماء وغير العلماء، إذا فهو في ظاهره لا يزيد على أخبار الأيام والدول، وفي باطنه نظر وتحقيق وتعليل للكائنات ومبادئها، وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها، فهو لذلك أصيل في الحكمة....

فالمنهج التاريخي: هو الطريقة التي تعمل على تحليل وتفسير الأحداث التاريخية الماضية، كأساس لفهم المشاكل المعاصرة والتنبؤ بما سيكون عليه المستقبل.

بمعنى آخر فإن المنهج التاريخي: هو مجموعة الطرائق والتقنيات التي يتبعها الباحث التاريخي والمؤرخ، للوصول إلى الحقيقة التاريخية وإعادة بناء الماضي بكل دقائقه ونواياه، وكما كان عليه في زمانه ومكانه وجميع تفاعلات الحياة فيه، وهذه الطرائق قابلة دوماً للتطور والتكامل مع تطور مجموع المعرفة الإنسانية وتكاملها ونهج اكتسابها (جبيري، 2017)

وبالتالي؛ قد يكون المنهج التاريخي في صورة وصف لنظام قانوني معين، فيقوم الباحث في حياة المجتمع محل الدراسة: بوصف الحياة القانونية لهذا المجتمع، كما هو الحال في الدراسات القانونية للقانون المدني أو الجنائي أو المرافعات في ظل الدولة الفرعونية، أو في حضارة بلاد الرافدين، أو دراسة نظام الإدارة والحكم في الدولة العباسية أو الأموية أو الفاطمية (التواب، دون سنة نشر)

2.1 خصائص ومزايا المنهج التاريخي:

- ✓ للمنهج التاريخي جملة من الخصائص تميزه عن غيره من المناهج، ذلك لارتباطه بالظاهرة التاريخية ذاتها من جهة، وانصباب الدراسة على الماضي من جهة أخرى، فمن خصائص هذا المنهج نذكر:
- ✓ أن عملية البحث في المنهج التاريخي تركز على تفسير الوثائق، حيث أن الوثيقة هي الشيء الذي يرجع الباحث إلى زمان ومكان معينين، وهي تحمل معلومات ذات طابع معين، يقوم المؤرخ بالتفكير فيه والعمل على تفسيره، فهو منهج علمي معتمد مثل بقية المناهج.
- ✓ يعتمد على ملاحظات الباحث وملاحظات الآخرين.
- ✓ لا يتوقف عند مجرد الوصف بل يحلل ويفسر.
- ✓ اعتماد الباحث على عامل الزمن، لأن دراسة المجتمع تتم في فترة زمنية معينة.
- ✓ شمولية البحث وعمقه لأنه دراسة للماضي والحاضر. (قدي، 2009)
- ✓ إلى جانب ما تم توضيحه من خصائص للمنهج التاريخي، وجب تبين مزاياه وهي أن المنهج التاريخي:
- ✓ يمكننا من دراسة الظواهر التي يستحيل إعادة إنتاجها، مثل مراحل التطور القانوني في أوروبا والعالم الإسلامي.
- ✓ حل المشكلات الحالية بالاستفادة من اكتشافات وأخطاء الماضي.
- ✓ توقع التوجهات الحالية من خلال معرفة التوجهات الماضية.

2. ضرورات استخدام المنهج التاريخي في الدراسات الإنسانية والاجتماعية:

يقدم المنهج التاريخي للباحث القانوني عوناً كبيراً في مجالات الكشف عن الحقائق التاريخية، والنظم والأصول والعائلات والمدارس، والنظريات والفلسفات والقواعد والأفكار القانونية... ويساعد على إجراء المقارنات بين النظم القانونية عبر التاريخ، لإدراك أفضل لطبيعة العلاقة بين المجتمعات البشرية وتطورها من جهة، وبين القانون وتطوره من جهة أخرى، وذلك للاستفادة من الإيجابيات وتطويرها وتجنب السلبيات التي كانت. وتزداد قيمة المنهج التاريخي وقوته العلمية في ميدان الدراسات القانونية، المتصلة بالأفكار والنظريات وجذورها وأصولها، نظراً لأن الحاضر وليد الماضي، لكن يجب الانتباه إلى أن العلوم القانونية ليست معنية

فقط بما كان، وإنما هي معنية بالحاضر والمستقبل أيضا، وللقوانين مجالات بحث كثيرة، ولديها مواضيع بحث تتطلب أكثر من البحث التاريخي فيها، وبالتالي فإلى جانب المنهج التاريخي يمكن الإعتماد على مناهج أخرى معه (شروخ، 2018).

1.2 أهمية المنهج التاريخي وأهدافه:

يعتبر المنهج التاريخي من المناهج الهامة في كل العلوم الاجتماعية والإنسانية، وتتميز الدراسات الإنسانية عامة باتصالها بالتاريخ، حيث يمثل التاريخ حلقة من حلقات تطور القانون، الأمر الذي استدعى اهتمام الدراسات القانونية بالجانب التاريخي، ونظرا لهذه الأهمية فقد تم تخصيص جانب هام من فروع القانون لدراسة التاريخ القانوني للمجتمعات والحضارات القديمة، وقد ساهمت تلك الدراسات بإضفاء جانب كبير من المعرفة عن الحياة التي عاشتها المجتمعات القديمة، والدراسات التاريخية إلى جانب أهميتها كفرع من فروع الدراسات القانونية العامة، فإنها تمثل جانب مهم في معظم الدراسات القانونية المختلفة (التواب، دون سنة نشر)

وتبرز أهمية المنهج التاريخي من خلال:

- ✓ اتساع مجالات استخدامه، فهو لا يقتصر على التاريخ، وإنما يستخدم في العلوم الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية وغيرها، مادام المطلوب هو التعرف على حادثة بشرية مضت وانقضت، أو تطورت عبر الماضي، حتى وصلت الى الحاضر.
- ✓ يستخدم في التعرف على أدبيات البحث السابق.
- ✓ يسمح بإجراء المقارنات بين المراحل المختلفة من مراحل تطور الظاهرة المدروسة.
- ✓ يتيح هذا المنهج معرفة تطور هذه المشكلات وحلولها سابقا، وإيجابيات وسلبيات هذه الحلول.
- ✓ يقدم الذاكرة الاجتماعية (شروخ، 2018)
- أما عن أهداف المنهج التاريخي فيمكن إجمالها في الآتي:
- ✓ يهدف هذا المنهج إلى إعادة بناء الوقائع الماضية، بوضعها في سياق معين، فهو يهتم بإعادة ترتيب الوقائع والسعي إلى تفسيرها، إما بربطها ببعضها البعض، أو ربطها بمتغيرات أخرى ضمن السياق الذي وقعت فيه، كما يهدف إلى فهم الحاضر على ضوء خبرات الماضي ووقائعه، بمعرفة الظروف والملابسات التي مرت بها ظاهرة من الظواهر، ويهدف عبر الدراسة المقارنة للوقائع إلى استنباط تعميمات أو قوانين عامة (قدي، 2009)

- ✓ التأكد من صحة حوادث الماضي، بوسائل علمية.
- ✓ الكشف عن أسباب الحادثة، عن طريقة ارتباطها بما قبلها أو بما عاصرها من حوادث.
- ✓ الكشف عن معنى الحادثة (شروخ، 2018)

2.2 مميزات الظاهرة التاريخية وصعوباتها:

يمكن القول بأن الظاهرة التاريخية تميز بأنها:

- ✓ ظاهرة إنسانية: فهي من صنع الإنسان الذي عاشها باعتبارها حاضرة.
- ✓ ظاهرة فريدة: بمعنى أن ماضي الإنسان بكل خصوصياته لا يمكن أن يتكرر بنفس الطريقة، لأن الواقعة التاريخية تمت في زمن لا يمكن إعادته، فلا يمكن للظاهرة التاريخية أن تخضع لملاحظتنا المباشرة، ولا يمكن إجراء التجربة عليها.
- ✓ ظاهرة ذات معنى ودلالة: فهي تأتي ضمن سلسلة من الوقائع الرامية إلى تحقيق غايات حددها الإنسان وسخر لها الإمكانيات والوسائل (جودة، 2012).

- غير أنه وبالرغم مما يميز الظاهرة التاريخية إلا أن تطبيق المنهج التاريخي بشأنها قد يواجه بعض الصعوبات التي يمكن حصرها في:
- ✓ صعوبة تقديم كل ما وقع في الماضي من أحداث، وبالتالي فإن ما يتم تقديمه هو صورة جزئية، وعليه فإن المعرفة المتوصل إليها هي معرفة مشتقة من الوثائق المتبقية.
 - ✓ التحيز بحكم الانتماء الاجتماعي والعنصري للباحث في طريقة اختيار الوقائع، إذ غالباً ما تخضع لميولات وأيدولوجية المؤرخ.
 - ✓ تأثير المعتقدات والقيم الأخلاقية السائدة، وانتماء الباحث إلى مدرسة تاريخية بعينها في تفسير الوقائع والأحداث.
 - ✓ عدم كفاية الوقائع لإفهامنا التاريخ.
 - ✓ صعوبة تعميم نتائج البحوث التاريخية، لارتباط الظاهرة التاريخية بظروف زمنية ومكانية يستحيل تكرارها بنفس الكيفية (قدي، 2009).
- انطلاقاً مما سبق: على الباحث أن يعي أن جمع الوقائع والأحداث ليس هو الهدف، وإنما تفسير الأحداث وتحليلها، والكشف على العلاقات والعوامل التي أدت إليها هو المقصود.
- ونخلص إلى أن المنهج التاريخي هو منهج أساسي في حقول العلوم الإنسانية، وبواسطته يفهم التاريخ ويعاد بناء الحدث عن طريق تأمل تاريخ البشرية حيث استطاع الفكر الإنساني أن يبلور منهجاً تاريخياً يسمح له باستيعاب ماضيه، وتوظيفه لفهم الحاضر وتوقع المستقبل (خروج، 2004)

ثانياً: خطوات المنهج التاريخي

كغيره من مناهج البحث العلمي يتألف المنهج التاريخي من عناصر ومراحل متشابكة تدخل في تكوين هوية المنهج ذاته، وتقود العقل الإنساني بطريقة علمية نحو الحقيقة العلمية التاريخية، هذه المراحل والخطوات لا بد على الباحث السير وفقها ووفق ترتيبها، حتى يجعل من العملية البحثية وفق المنهج التاريخي عملية علمية أكاديمية ممنهجة.

1. الخطوات الأولية للمنهج التاريخي:

يعتمد المنهج التاريخي على جملة الخطوات الأولية أو النظرية التي يمكن حصرها فيما يتعلق باختيار موضوع البحث العلمي وتحديد إشكاليته من جهة، ثم ما تعلق بجمع المادة العلمية التاريخية ونقدها من جهة أخرى، وهو ما نبينه على النحو التالي:

1.1 اختيار موضوع البحث وتحديد الإشكالية:

- يكون عن طريق تحديد المشكلة العلمية التاريخية التي تقوم حولها التساؤلات العلمية، ويجب أن تكون المشكلة معبرة عن العلاقة بين متحولين أو أكثر. حيث يقوم الباحث بصياغة المشكلة صياغة علمية واضحة، جامعة لكافة عناصرها (جبيري، 2017). فعملية تحديد المشكلة بطريقة ملائمة تسمح بتطبيق المنهج العلمي، إضافة إلى ذلك؛ فإنه يتم الاعتماد على المعيار الموضوعي عند تطبيق المنهج التاريخي لتحديد ما يلي:
- ✓ مكان وقوع الحوادث المطلوب دراستها.
 - ✓ الأشخاص الذين دارت حولهم الأحداث، أو كانوا على صلة بها.
 - ✓ مكان وقوع الأحداث وزمانها وسبب وقوعها.
 - ✓ نوع النشاط الإنساني الذي يدور حوله البحث (شروخ، 2018)

وعلى الباحث أن لا ينساق وراء العناوين البراقة والتي تكون دون تحديد، حيث أن ذلك يكلفه الكثير من الجهد والوقت المبذول والتكلفة العالية

2.1 جمع ونقد المادة العلمية التاريخية:

بعد تحديد المشكلة العلمية وصياغتها تأتي مرحلة جمع الحقائق المتعلقة بها، وذلك عن طريق حصر عناصر وأجزاء المشكلة بجمع كافة الوثائق والمصادر بطريقة علمية سليمة. وتتعدد أنواع الوثائق بحسب تقسيماتها المختلفة:

❖ الوثائق التاريخية بحسب تقسيمها إلى وثائق ومصادر أصلية وغير أصلية: فالأصلية هي تلك

المخلفات والآثار المادية المباشرة والمعاصرة للحقيقية التاريخية محل البحث، كالمذكرات الشخصية والنصوص القانونية... أما الوثائق المشتقة وغير الأصلية فهي تلك المقتبسة من الوثائق الأولى (الأصلية)، سواء من الدرجة الأولى أو غيرها.

❖ الوثائق التاريخية على أساس تقسيمها إلى وثائق وآثار مكتوبة وغير مكتوبة: فغير المكتوبة تتمثل في

الأهرامات والمعابد والبنائيات مثلاً... التي تركها الإنسان السابق، أما المكتوبة فهي كل ما خلفه الإنسان من مدونات على الفخار ونقوش على الحجر إضافة إلى المسجلات الصوتية.

❖ الوثائق التاريخية حسب القائمة: من أهمها:

السجلات والوثائق التاريخية: كالتشريعات وأحكام القضاء والمعاهدات.

✓ التقارير الصحفية.

✓ الشهادات الحية للشهود العيان المعاصرين للحادثة.

✓ المصادر الشخصية كالرسائل والمذكرات.

✓ الدراسات والبحوث والكتابات.

✓ البقايا والآثار.

✓ الأعمال الفنية (جبيري، 2017)

بعد عملية جمع وحصر الوثائق التاريخية المتصلة بالمشكلة محل الدراسة، تأتي مرحلة فحص

وتحليل هذه الوثائق تحليلًا علميًا دقيقًا، عن طريق استعمال كافة وسائل الاستدلال والتجريب، للتأكد من هوية وأصالة الوثيقة فيما تحمله من دلائل تاريخية.

أما المقصود بنقد المادة التاريخية فهو التأكد من صدق المصدر، وصحة المادة الموجودة فيه، ومن

منطلق الشك المنهجي العلمي الذي به يرفض الباحث قبول أي وثيقة تاريخية إلا من بعد نقد يثبت

صحتها (شروخ، 2018)

بمعنى آخر أنه ينبغي اتباع مبدأ الشك العلمي في المعلومات التاريخية التي يحصل عليها الباحث،

وخاصة إذا لم يكن نقل الأحداث والوقائع قد تم عن المصادر الأصلية، حيث تزداد احتمالات التزييف

والتشويه، والأخطاء سواء المتعمدة أو غير المتعمدة (جودة، 2012)

وبذلك يجب إخضاع الوثائق التاريخية إلى الفحص والنقد، وهناك نميز بي نوعين من النقد:

النقد الخارجي: وذلك من خلال التأكد مما يلي:

✓ تاريخ ظهور الوثيقة أو مظهرها الخارجي.

✓ صاحب الوثيقة: مؤلفها أو كاتبها.

✓ إذا ما كانت الوثيقة أصلية أم منسوخة (جودة، 2012)

وينقسم النقد الخارجي بدوره إلى قسمين: نقد التصحيح ونقد المصدر.

- ❖ **نقد التصحيح:** هدفه التأكد من صحة الوثيقة الخاصة بحادثة معينة أو أكثر، لتحديد مدى صحتها، ومدى صحة نسبتها إلى أصحابها، وذلك نظراً لما تتعرض له كثير من الوثائق من حشو وتزييف، وإضافات دخيلة أو تحريف، لأسباب كثيرة وبأشكال متعددة، فقد تكون الوثيقة بخط المؤلف نفسه كما قد تكون بخط شخص آخر، ولا توجد غير نسخته الوحيدة هذه، فيكون من واجب الباحث تصحيح الخطأ في الفعل (شروخ، 2018)
- ❖ **نقد المصدر:** نقصد به معرفة أصل الوثيقة، ومؤلفها وزمانها، للتأكد من عدم نسبتها لغير صاحبها، بسبب إمكانية الانتحال والكذب. وللتحقق من صحة المصدر نعتد على عدة قواعد منها:
 - مدى تطابق لغة الوثيقة وأسلوب كتابتها، وخطها وكيفية طباعتها، مع أعمال المؤلف الأخرى.
 - الفترة التي كتبت فيها الوثيقة.
 - إذا كان ما كتبه المؤلف معروف عند غيره من لأشخاص اللذين عاصروه أم لا (جبيري، 2017).
 - في حالة ما إذا كانت الوثيقة مجهولة التاريخ والمؤلف أي معرفة مصدر الوثيقة ودراسته مصدرها.
 - فحص الاقتباسات.
- فالنقد الخارجي للوثيقة ينتهي بنا إلى إثبات مدى صحة وسلامة الوثائق، وإثبات صحة المصدر يكون بالتأكد من هوية وشخصية المؤلف الأصلي.
- **النقد الداخلي:** يتم بمضمون الوثيقة، وذلك من خلال تحليل معانيها واستنباط المعلومات منها، للوقوف على مدى صحة مضمونها (قدي، 2009). حيث تساعدنا الإجابة على الأسئلة التالية في ذلك:
 - ✓ ما الذي يعنيه كاتب الوثيقة من كل كلمة أو عبارة واردة فيها؟
 - ✓ هل عبارات الوثيقة ذات معنى يطابق ما أراده كاتبها؟
 - ✓ ما الفرق بين المعنى الظاهري والمعنى الحقيقي الذي يقصده كاتبها؟
- كما يمكن تقسيم النقد الداخلي إلى قسمين: النقد الداخلي الإيجابي، والنقد الداخلي السلبي:
- ❖ **النقد الداخلي الإيجابي:** يهدف إلى تحديد المعنى الحقيقي للنص كما يقصده الكاتب، مع بيان المعنى الحر للنص من الناحية اللغوية، والفهم الدقيق للمعنى المقصود من قبل كاتبه، وهو أساس النقد الداخلي الإيجابي، وعلى الباحث أن يفسر النص وفق الموضوع الذي وجد فيه، ويتجنب إضافة أي شيء إليه.
- ❖ **النقد الداخلي السلبي:** يهدف إلى معرفة مدى الصدق أو الخطأ أو التحريف أو التزييف الذي تعرضت له الوثيقة، أي أن الباحث هنا يحاول الإجابة عن: كيف شاهد صاحب الوثيقة الواقعة؟ وما مدى أمانته في نقل ما رأى؟ وهل هو أهل للثقة عند النقل؟ ومدى سلامة العقل والسن... وهل كتب الرواية مباشرة؟ أم اقتبسها؟ وممن تم الاقتباس؟ وهل اعتمد على الذاكرة وحدها؟ وهل هناك ما يدعو للتشكيك بالموضوعية والأمانة الفكرية؟ ما طبيعة دوافعه؟ وما ظروفه الاقتصادية والاجتماعية؟.
- فالهدف الأساسي من انتقاء المعلومات التاريخية هو الاطمئنان إلى دقة الوثائق التاريخية وصحة نسبتها إلى أصحابها، بالإضافة إلى التأكد من أمانتهم في تسجيل الوثائق وتدوين الأحداث (شروخ، 2018) وبذلك يتم تصنيف هذه الحقائق على أساس الزمان والمكان، ويتم البحث عن العوامل والظروف التي ساعدت وتسببت في إنتاج هذه الظواهر (جبيري، 2017)

2. الخطوات العملية للمنهج التاريخي:

كغيره من مناهج البحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية؛ يقوم المنهج التاريخي على عدد من الخطوات نبينها فيما يلي:

1.2 التحقق من الفروض والتركيب التاريخي:

يضع الباحث في هذه الخطوة الفروض. التي تفسر أسباب الأحداث التاريخية وتتحكم فيها، ثم ينتقل إلى اختيار مدى صدق وصحة هذه الفروض، والذي يؤدي إلى قبول هذه الفروض أو رفضها، أو التوصل إلى فروض أخرى، أكثر مقدرة على تفسير القوانين التي تحكم الأحداث والوقائع التاريخية (قدي، 2009). ويجب الانتباه إلى أنه إذا كان فرض البحث يستند إلى نظرية معينة، فإن ذلك سيكون إطاراً عاماً تندرج فيه كل الوقائع بقدر الإمكان، لتكون صورة واضحة للظاهرة المدروسة. ويقصد بالتركيب والتفسير التاريخي للوقائع والأحداث التاريخية، تنظيم الوقائع التاريخية المتناثرة، وبنائها في صورة أو فكرة متكاملة من ماضي الإنسانية. وتتضمن مرحلة التركيب والتفسير التاريخي المراحل التالية:

- ✓ عملية تكوين صورة فكرية واضحة لكل حقيقة من الحقائق المحصلة لدى الباحث التاريخي، والموضوع ككل الذي تدور حوله الحقائق التاريخية المجمعة.
- ✓ عملية ومرحلة تنظيم المعلومات والحقائق الجزئية والمتفرقة، وترتيبها على أسس ومعايير منطقية مختارة، بحيث تجمع المعلومات والحقائق المتشابهة في مجموعات.
- ✓ ملئ التغيرات التي تظهر بعد عملية التوصيف والترتيب في إطار وهيكل الترتيب.
- ✓ مرحلة ربط الحقائق التاريخية بواسطة علاقات حتمية وسببية قائمة بينها أي عملية التسبب والتعليل التاريخي.
- ✓ وتنتهي عملية التركيب والتفسير التاريخي باستخراج وبناء النظريات والقوانين العلمية الثابتة في الكشف عن الحقائق العلمية والتاريخية وتقديرها (جبري، 2017).

2.2 تفسير الحوادث وكتابة تقرير البحث:

- يكون تعليل الحوادث وتفسيرها من خلال الاعتماد على النظرية التي أخذ بها الباحث، ومن بعد التأكد من مناسبتها لدراسة الظاهرة المبحوث فيها. وذكر المختصون أشهر النظريات في تعليل التاريخ على النحو التالي:
- ✓ التعليل الخرافي.
 - ✓ التعليل الجدلي "الهيغلي".
 - ✓ تعليل "أوغست كانت" الحديث.
 - ✓ التعليل العاقل.

ويجب الانتباه إلى أن لكل نظرية سلباتها وإيجابياتها، وأن على الباحث أن يفاضل بينهما لاختيار الأفضل تفسيراً لنتائج بحثه (جودة، 2012)

أما كتابة الباحث لتقرير البحث فيتضمن هذا الأخير تحديد مشكلة البحث وأهدافه، واستعراض الدراسات السابقة المتعلقة بنفس مجال البحث، ووضع الفروض والأدوات المستخدمة لاختيارها، ثم تلخيص نتائج البحث أي عرض النتائج أو استنتاج العبر، وهي المحطة التي تركز البحث التاريخي وتبرز نتائجه العلمية، وتقدمها في شكل قواعد عامة أو نظريات قائمة، بداخلها تشرح الظواهر التاريخية وتستوعبها. ويجب توفر الدقة والموضوعية والأمانة العلمية في كتابة التقرير، إذ تعتبر من أهم الخصائص التي تضيف على المنهج التاريخي الصفة العلمية.

الخاتمة

تعتبر الظاهرة الاجتماعية والإنسانية عموماً؛ والظاهرة القانونية تحديداً من الظواهر التاريخية الإنسانية الفريدة ، وحتى تتم دراسة هذه الظواهر لا بد من إعمال مناهج البحث العلمي الأكاديمي المتعارف عليها في هذا المجال، ولا تخلو أي دراسة علمية أكاديمية في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية بوجه عام من استخدام أدوات وخطوات المنهج التاريخي خلاها، فمن خلاله يعمل الباحث على تحليل وتفسير الأحداث التاريخية الماضية، كأساس لفهم المشاكل المعاصرة، والتنبؤ بما سيكون عليه المستقبل، كما أنه يساعد على إجراء المقارنات بين الظواهر الاجتماعية والإنسانية عبر التاريخ، حيث يمثل التاريخ حلقة من حلقات تطور الظاهرة، ففي الدراسات القانونية مثلاً تتم دراسة الظاهرة القانونية في التاريخ حتى تتم مقارنتها مقلاً بالنظم القانونية في العصر الحديث، وكغيره من المناهج يقوم المنهج التاريخي على عدد من الخطوات والمراحل أهمها جمع ونقد المادة العلمية التاريخية والتحقق من الفروض والتركيب التاريخي ثم تفسير الحوادث وكتابة تقرير وتعميم النتائج.

الإحالات والمراجع

- التواب، أ. (١). دون سنة نشر. (أصول البحث العلمي في علم القانون-مناهجه ومفترضاته ومصادره. دون طبعة، ص 112. الاسكندرية، القاهرة: دار الجامعة الجديدة.
- العسكري، ع. ع. (2004). منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية. طبعة الثانية، صفحة 06. دمشق: دار النمر.
- جبيري، ي. (2017). المنهجية العلمية للبحث في العلوم القانونية و الإدارية. دون طبعة، ص 120 وما بعدها. قسنطينة، الجزائر: دار حامد للنشر والتوزيع.
- جودة، م. (2012). أساليب البحث العلمي في ميدان العلوم الإدارية. ص 112. الاردن: دار زهوان للنشر والتوزيع.
- خروج، أ. (2004). المنهج العلمية و فلسفة القانون. الطبعة الثانية، ص 29-30، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- شروخ، ص. أ. (2018). منهجية البحث العلمي للجامعيين. ص 133-134. عنابة، الجزائر: دار العلوم.
- قدي، ع. أ. (2009). اسس البحث العلمي في العلوم الاقتصادية و الإدارية. الطبعة الثانية، ص 58. الجزائر: دار الابحاث.